خدمة السلام والتآخي العالمي

السلطنة تصدت لحل الأزمة اليمنية وبذلت كل الجهود لإنجاح المفاوضات

التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إحدى سمات الشورى العُمانية

السلطان قابوس فاد نهضة شاملة في السلطنة

المباني والشوارع بالوادي الكبير

بيت الحرية العمانية - ولاية نزوى

إنشاء شبكة من الطرق الإسفلتية تربط مختلف محافظات السلطنة

زيادة حجم الاستثمارات المتوقعة لتصل إلى نحو 19 مليار ريال عماني

الخام والمكثفات النفطية إلى (182) مليون برميل مقابل (175.6) مليون برميل في الفترة المماثلة من عام 2015م وارتفعت الصادرات النفطية من (154.8) مليون برميل إلى (164.5) مليون برميل وتراجع متوسط سعر نفط عمان إلى (35) دولارا للبرميل مقابل (59.3) دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2015م.

وقد حظيت سياسات السلطنة الاقتصادية بتقدير عالمي من خلال الحصول على مراتب متقدمة في التقارير الاقتصادية الدولية ففي التقرير السنوي لمؤشر التنافسية العالمي (2015-2016) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا حصلت السلطنة على المرتبة السادسة عربيًا والـ (62) عالميا كما حازت السلطنة على المركز الرابع عربيا والرابع عشر عالميا في مؤشر الخدمات اللوجستية للأسواق الناشئة لعام 2016م الذي أعدته شركة (أجيليتي) السويسرية ويستند المؤشر إلى معيارين أساسيين هما مزاولة الأعمال وبنية المواصلات وترابطها بما يساعد على جذب مزودي الخدمات اللوجستية والمخلصين الجمركيين والموزعين وشركات الشحن بأشكالها كافة وقد تصدرت الصين المؤشر الذي يضم (45) دولة.

وحصلت السلطنة على المستوى الثاني عربيا وخليجيا والسادس والعشرين عالميا ضمن تقرير المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2016م الصادر عن مجلة الإيكونومست البريطانية الذي تقوم المجلة بإصداره بشكل سنوي من بين (113) دولة شملها التصنيف وبين التقرير أن السلطنة حصلت على (73.6) نقطة في المؤشر الذي يتألف من (100) نقطة.

وشهد عام 2016م ضمّ منطقة رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لترتفع مساحة المنطقة من (1745) كم مربعا إلى (2000) كم مربع وسيتم تطوير منطقة رأس مركز لتستوعب أنشطة تخزين النفط وتتطلع شركة النفط العمانية إلى جعل رأس مركز محطة عالمية لتخزين النفط وسيتم إنشاء المحطة على عدة مراحل وتتراوح السعة التخزينية في المرحلة الأولى بين 6 ملايين و10 ملايين برميل وقد تم تخصيص أرض بمساحة (1600) هكتار للمحطة وهذه المساحة تتيح إمكانية إنشاء مرافق تخزينية تستوعب تخزين (200) مليون برميل من النفط الخام وهو الأمر الذي سوف يفسح المجال لتطوير قطاع المصافي والبتروكيماويات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

كما وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال عام 2016م اتفاقية التعاون ومنح حق الانتفاع والتطوير لإنشاء المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم باستثمارات تبلغ (10.7) مليار دولار أمريكي وستقام المنطقة التي تضم حوالي (35) مشروعا على مساحة (1172) هكتارا.

وتقدم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم العديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين من بينها: الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة (30) سنة قابلة للتجديد وإعفاء البضائع المستوردة من خارج السلطنة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والبضائع المصدرة من المنطقة إلى الخارج من الضريبة الجمركية ومنح حق الانتفاع بأراضي الدولة الكائنة في المنطقة لمدة تصل في حدها الأعلى إلى (50) سنة قابلة للتجديد وجواز أن يكون رأسمال المشروع مملوكا بالكامل لغير العمانيين ويحصل المستثمرون على مختلف التصاريح والموافقات من الهيئة عن طريق المحطة الواحدة التي تقدم العديد من التسهيلات للمستثمرين في المنطقة.

وقد شهد عام 2016م العديد من الإجراءات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها تخصيص أراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لنظام حق الانتفاع وبعد هذا القرار من أهم المبادرات التي تتيح لرواد الأعمال الفرصة لإطلاق مشاريعهم كما أصدرت وزارة الخدمة المدنية الضوابط الخاصة بالسماح لموظفي القطاع الحكومي بالتفرغ لإنشاء وإدارة مؤسساتهم الخاصة كما تم تفعيل القرارات الخاصة بتخصيص نسبة (10%) من المناقصات والمشتريات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتسعى السلطنة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال خطة إستراتيجية تركز على زيادة الإنتاج الغذائي المحلي وزيادة المخزون الاستراتيجي من المواد والسلع المستوردة وتشجيع التصنيع الغذائي والاستزراع السمكي وتقديم التسهيلات المناسبة للاستثمار في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وتقديرا لما تبذله السلطنة في هذا المجال وافقت لجنة التعاون الزراعي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها في مارس 2016م على إنشاء مركز دراسات الأمن الغذائي في السلطنة.

ويعد قطاع الثروة السمكية أحد القطاعات الرئيسية الداعمة للاقتصاد الوطني ومصدرا مهما للدخل ويوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين ويلعب دورا محوريا في تعزيز منظومة الأمن الغذائي وذلك بحكم موقع السلطنة المطل على ثلاثة بحار وسواحلها الممتدة على طول (3165) كيلومترا ونتيجة لذلك تتمتع السلطنة بمخزون سمكي متنوع من أسماك السطح والأسماك القاعية إضافة لأسماك القشار.

وتقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بتشجيع الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي بهدف إقامة قطاع خاص من المزارع السمكية التي تعمل على إنتاج أجود المنتجات السمكية وتوجد في السلطنة (10) مزارع تكاملية وقد ارتفع إنتاجها من (5) أطنان في عام 2014م إلى (20) طنا خلال عام 2015م.

وفي إطار التنويع الاقتصادي تأتي توجيهات السلطان قابوس بن سعيد لتفعيل البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) بهدف التنويع الاقتصادي وفق خطط وبرامج وسياسات محددة في القطاعات المختلفة ووفق أسس ورؤية مدروسة وقابلة للتنفيذ في القطاعات الاقتصادية المختلفة بخطى أسرع وأكثر قدرة على خدمة الوطن والمواطن سواء على صعيد البنية الأساسية أو في القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية والتركيز على القطاعات الخمسة الأساسية التي تم تحديدها كأولوية ضمن خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016 - 2020) وهي قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة واللوجستيات والتعدين والثروة السمكية وفق المراحل المتتابعة لبرنامج (تنفيذ) مع ما يمكن أن يتطلبه العمل من امتدادات في قطاعات المالية والتمويل والتشغيل وسوق العمل وغيرها لإنجاح مراحل البرنامج المتتابعة.

وفي ظل ما هو معروف من أن خطة التنمية الخمسية التاسعة هي آخر خطة خمسية في الرؤية الاقتصادية للاقتصاد العماني (عمان 2020) فإن ما سيتم تحقيقه في إطار برنامج التنويع الاقتصادي (تنفيذ) يشكل في الواقع قاعدة راسخة وقوية نعزز ما تم تحقيقه على مدى السنوات السابقة في القطاعات المختلفة ونرسم مسارات العمل للرؤية الإستراتيجية (عمان 2040) التي يتم الإعداد لها منذ الآن خاصة وأن جهود التنمية الوطنية في السلطنة تميزت دوما بالقدرة على العمل المتتابع والمستمر والبناء على ما تحقق والاستفادة منه دون فجوات أو انقطاعات تبدد الوقت والجهد.

وبينما تتواصل فعاليات المراحل المتتابعة للبرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنفيذ) من أجل وضع الأهداف المحددة والمراد تحقيقها موضع التنفيذ فإن المراسيم السلطانية التي أصدرها السلطان قابوس بن سعيد المرسوم السلطاني رقم (2016/48) بإنشاء الصندوق الوطني للتدريب وإصدار نظامه والمرسوم السلطاني رقم (2016/50) بإنشاء وحدة دعم التنفيذ والمتابعة يكتسبان الكثير من الدلالة والأهمية ليس فقط على صعيد التجاوب الواعي والسريع للكثير من الأفكار والآراء التي طرحت خلال الفترة الأخيرة والتي ركزت في مجملها على أهمية وضرورة إعطاء دفعة كبيرة لعمليات التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية وعلى نحو يتواكب بشكل فعال ومستمر مع احتياجات التنمية الوطنية في الحاضر والمستقبل أيضا ولكن أيضا على صعيد حرص السلطان قابوس على إتاحة الفرصة لوضع التوصيات والمخرجات الموضوعية للأنشطة والفعاليات التي يتم عقدها موضع التنفيذ العملي لصالح الوطن والمواطن.

وإذا كان البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنفيذ) يتسم بالكثير من الأهمية والإلحاحية في الظروف الراهنة خاصة وأنه يسعى إلى مواكبة تطبيق خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) التي بدأ تنفيذها منذ أول هذا العام فإن هذه المراسيم والخطوات التنفيذية التي سيتم اتخاذها والخطوات الأخرى ذات الصلة بها وبسياسات الدولة في القطاعات المختلفة تعبر عن الاهتمام العميق والمتابعة المستمرة من جانب السلطان قابوس لكل ما يتصل بتحسين مستوى معيشة المواطن العماني وعن الترابط الوثيق بين السلطان والمواطنين بآمالهم وتطلعاتهم وحرصهم على أن تكون عمان في أعلى مراتب التقدم والاستقرار والازدهار.

النقـل :

تعمل السلطنة على إنشاء شبكة من الطرق الأسفلتية التي تربط مختلف محافظات السلطنة بهدف تسهيل تنقل المواطنين والمقيمين في البلاد وتنشيط القطاعات التجارية والصناعية والسياحية كما تم إنشاء طرق تربط السلطنة بالدول المجاورة.

وتقوم وزارة النقل والاتصالات على تنفيذ العديد من المشاريع من أهمها: ازدواجية طريق بدبد - صور (المرحلتان الأولى والثانية) بطول (249) كم وطريق الباطنة السريع من الحزمة الأولى إلى الحزمة السادسة بطول (273) كم وازدواجية طريق جبرين - عبري (الجزء الثاني) بطول (90) كم وطريق سمائل - محوت - الدقم (الجزءان الأول والثاني) بطول (181) كم وازدواجية طريق عبري - ينقل (المرحلة الثانية) بطول (34) كم وازدواجية طريق نزوى - تمريت (الجزءان الأول والثاني) بطول (240) كم وازدواجية طريق بركاء - نخل بطول (39) كم وازدواجية طريق محضة - الروضة بطول (58) كم إضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى التي ستعمل عند إنجازها على رفع مستوى شبكة الطرق القائمة لاستيعاب حركة المرور المتزايدة على التقاطعات الرئيسية من الشبكة وقد تم خلال عامي 2015م و2016م افتتاح بعض هذه الطرق أو أجزاء منها تسهيلا للحركة المرورية.

وقد تم خلال عام 2015م الانتهاء من المرحلة الأولى لدراسة الخطة الهيكلية للنقل العام بمحافظة مسقط وتهدف هذه الدراسة إلى إيجاد منظومة نقل عام متكاملة تخدم كافة شرائح المجتمع وفق أعلى معايير الجودة وللحد من الاختناقات المرورية والتأثيرات البيئية ويجري تنفيذ الخطة بتشغيل بعض خطوط النقل العام من خلال شركة النقل الوطنية العمانية «مواصلات» التي تمكنت من نقل أكثر من (2.1) مليون راكب منذ تدشين هويتها الجديدة في نوفمبر 2015م وحتى نهاية يوليو 2016م بمعدل (10) آلاف راكب يوميا وتسعى الشركة إلى تطوير كافة الخدمات التي تقدمها فيما يتعلق بعمليات الشحن وآلية حجز التذاكر إلكترونيا وافتتاح مركز اتصالات متكامل وتدشين خدمة الإنترنت اللاسلكي بأحدث الأجهزة والأنظمة وزيادة عدد خطوطها الداخلية بمحافظة مسقط وخطوطها بين مسقط وباقي محافظات السلطنة.

كما تعمل وزارة النقل والاتصالات على وضع تشريعات منظمة لأنشطة النقل البري للبدء في تفعيل إدارته بعد إصدار قانون النقل البري بالمرسوم السلطاني رقم (2016/10م) ويهدف هذا القانون إلى تنظيم أنشطة النقل البري بما يضمن توفير أفضل الخدمات في مجال نقل الأفراد والبضائع لخدمة أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية كما يتم في الوقت نفسه ضبط الأوزان على شبكة الطرق بالموازين المتنقلة.

وفي عام 2016م دشن الطيران العُماني رحلاته إلى مدينة مشهد في إيران والنجف في العراق كما أضاف رحلة ثانية إلى لندن ويبلغ عدد وجهات شبكة الطيران العماني (51) وجهة في (28) دولة ومن المتوقع أن يصل عدد الوجهات بحلول عام 2020م إلى (75) وجهة وأن يرتفع عدد طائرات الأسطول إلى (70) طائرة منها (25) طائرة عريضة البدن و(45) طائرة أحادية الممر.

وارتفع عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي في عام 2015م إلى (8.4) مليون مسافر مقابل (7.3) مليون مسافر في عام 2014م مسجلا نموا بنسبة (15.9%) وارتفع عدد الرحلات من نحو (68) ألف رحلة إلى ما يزيد على (78) ألف رحلة مسجلا ارتفاعا بنسبة (15.5%)

السياحـة :

بدأت السلطنة خلال عام 2016م تنفيذ الإستراتيجية العمانية للسياحة (2016-2040م) التي تستهدف توفير أكثر من (500) ألف فرصة عمل وزيادة حجم الاستثمارات المتوقعة لتصل إلى نحو (19) مليار ريال عماني (12%) منها استثمارات من القطاع العام وتتطلع الإستراتيجية إلى زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040م إلى (10%) وتنمية الاقتصاد المحلي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتركز الإستراتيجية على أن تصبح السلطنة بحلول عام 2040م من أهم المقاصد السياحية التي يزورها السائح لقضاء العطلات وللاستكشاف والاجتماعات من خلال جذب (11) مليون سائح دولي ومحلي سنويا كما تركز الخطة على (14) منطقة تجمع سياحي مقترحة كالقلاع والحصون والتراث الثقافي العماني العريق والجواهر الطبيعية في عمان ومنطقة البدو في عمان والأراضي الساحلية والصحاري متدرجة الألوان ومنزل سندباد وآثار من العصر الحديدي والبرونزي والأودية والينابيع والقرى الجبلية ومدينة عمان الحديثة المبنية وفق النموذج التقليدي القديم وصحراء الربع الخالي وطريق اللبان والبخور ومنطقة ظفار البرية الغربية.

ويعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها خطة السلطنة للتنويع الاقتصادي خلال الخطة الخمسية التاسعة (2016 - 2020) وشهد القطاع خلال السنوات القليلة الماضية نموا جيدا إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية من (297) منشأة إلى (318) منشأة وخلال عام 2015م بلغت إيرادات الفنادق من فئة (3 - 5) نجوم (192.1) مليون ريال عماني مقابل حوالي (191.5) مليون ريال عماني في عام 2014م وبلغ عدد نزلاء هذه الفنادق (1.2) مليون شخص فيما بلغت نسبة الإشغال (57.3%).

وتعزيزا للاهتمام الذي يحظى به القطاع السياحي حصلت السلطنة على المركز الـ (16) عالميا ضمن أسرع الوجهات السياحية نموا خلال عام 2016م والسلطنة هي الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية التي جاءت ضمن القائمة نظرا لثرائها بالمعالم السياحية التاريخية والحضارية والخدمات المقدمة للسائحين.

السياحة الأثرية تستقطب زوار محافظة ظفار

بوابة صحار